

تحديد مستقبل الزراعة

"وينبغي علينا في مثل هذه الظروف، أن ننتهز الفرص، ومنها مثلاً فرصة إعادة تحديد شكل الزراعة لخدمة المصلحة العامة..."

نسمة لا يعانون من مشكلة الأمن الغذائي والذين أبعدوا عن جذورهم الزراعية، ويعون أكثر فأكثر القضايا البيئية وإن لم تكن المعونة الدولية والتنمية في مرتبة دنيا من جداول أعمالهم.

"وهناك في المقابل أكثر من 1 000 مليون نسمة يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وهم في معظم الأحيان من سكان الريف ويعانون من سوء تغذية مزمن أما كماً - هناك 800 مليون شخص تقريباً لا يحصلون على كمية كافية من الغذاء - أو بسبب نقص في المغذيات الدقيقة. ويعيشون في بلدان لا يسري فيها نموذج اقتصاد السوق الحرة أو ليس بالشكل اللازم. وهم الأشد حاجة إلى المساعدات الإنسانية شرط إعادة صياغة أسلوب التعاطي مع الاحتياجات الإنمائية لأننا لا نملك في الوقت الحاضر العلاج الشافي لهؤلاء الأشخاص. ونجد بين حدي الثراء والفقر 4 000 مليون نسمة في بلدان لا تسير فيها عادة الدولة واقتصاد السوق على أفضل ما يرام. لكن العديد من تلك البلدان ترغب فعلاً في المشاركة في اقتصاد السوق وهذا أمر إيجابي؛ وهي التي تضغط علينا لمساعدتها على الدخول إلى الأسواق العالمية، وحماية سلاسلها الغذائية واعتماد ممارسات زراعية جيدة واستخدام التكنولوجيا الحيوية وما شابه.

ويحدد هذا المشهد العالمي تصوّرنا لما ستكون عليه الزراعة في المستقبل. إذ لا يزال التحدي طبعاً متصلاً بكميات الأغذية. لكننا لم نبحث بالقدر الكافي بعد في جودة الأغذية، ولا يعني هذا فقط الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية - المخلفات غير المرغوب فيها والهرمونات والتلوّث وغير ذلك - بل أيضاً العلاقة الوثيقة بين الأغذية وصحة الإنسان. ويتضح يوماً بعد يوم أنّ العديد من الأمراض المزمنة مثل السرطان وأمراض شرايين القلب، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الغذائي. والسؤال المطروح هنا هو: كيف نضمن إتباع جميع الناس نظاماً غذائياً صحياً بعد عشر سنوات من الآن؟ ما زلنا بعيدين عن الهدف؛ فالقطاع الزراعي في العديد من البلدان غير مجهّز لإنتاج ما يكفي من البروتينات القليلة الدهون والخضار، فضلاً عن إنتاجها بطرق تجعلها في متناول الجميع وبأسعار معقولة. ويكمن جزء من الحل في برامج تربية النبات والحيوان التي يتم اختيارها استناداً إلى المواصفات الصحية وليس فقط المرودية، وهذا يعني إعادة النظر في أسلوب تعاطينا مع التطورات التقنية في الزراعة بأكمله."

كان شهر نوفمبر/تشرين الثاني شهراً حافلاً بالنسبة إلى Louise O. Fresco، رئيسة مصلحة الزراعة في منظمة الأغذية والزراعة. استهلته في مانبلا حيث مثلت المنظمة في الاجتماع السنوي العام للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ثم انتقلت إلى دبلن للمشاركة في المشاورة الافتتاحية للتقييم الدولي للعلوم والتقانة الزراعية، التي دعا إليها البنك الدولي. وأنهت جولتها في لاهاي بضيافة الحكومة الهولندية للمشاركة في نقاش مفتوح عن مستقبل الدبلوماسية الهولندية والعلاقات الخارجية. ويبدو أنّ الأمر في شهر ديسمبر/كانون الأول في مقر المنظمة، في روما، سيكون "مألوفاً" حيث يقتصر العمل فيه على إدارة أكبر مصالح المنظمة وبرامجها التي تمتد على سنتين بقيمة إجمالية تبلغ 90 مليون دولار أمريكي في مجالات المحاصيل والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية والتقانة الحيوية ونظم الدعم الزراعي. وقد تحدثت السيدة Fresco مع الزراعة في القرن عن مستقبل الزراعة على وقع الرسائل الإلكترونية الوافدة إليها (100 رسالة في اليوم كمعدل)...

«لقد شارفت هذه السنة على نهايتها في ظل ما يشهده العالم من أزمات وعدم استقرار. ما مدى صعوبة التركيز في مثل هذه الأوقات على قضايا الفقر والجوع مثلاً، ناهيك عن الزراعة؟

"هناك، إلى جانب التوتر والشعور بانعدام الأمن، إدراك تام لمسؤوليتنا جميعاً عن رفاهية مجتمعنا العالمي. ومما لا شك فيه أنّ العام الماضي شهد ازدياد الشعور العالمي بامتلاك مشاكل ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والفقر والجوع - بدءاً بالعولمة الاقتصادية والعلاقات التجارية وصولاً إلى استخدام التقانة الحيوية وصيانة البيئة. وينبغي علينا في مثل هذه الظروف، أن ننتهز الفرص، ومنها مثلاً فرصة إعادة تحديد شكل الزراعة لخدمة المصلحة العامة."

«لكن البعض يتوقع استمرار الاحتكاكات بشأن العديد من المشاكل التي أوضحتها. فكيف ترين المستقبل؟

"إنّ عالمنا اليوم بات أكثر تعقيداً عن ذي قبل، وهو سيزداد تعقيداً بفعل العولمة. ولعلّ بعض الفئات مثل البلدان "المتقدمة" و"النامية" لم تعد مفيدة بعد الآن. بل هناك اليوم ثلاث مجموعات رئيسية. واحدة تضم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إذا صح التعبير - أي 1 000 مليون

◀ لا تتمتع العولمة بسمعة طيبة على ما يبدو لاسيما في قطاع الأغذية والزراعة - فما مدى تأثير ذلك على التنمية الزراعية؟

"سوف تزداد الاتصالات الداخلية في عالمنا سننا أم أبينا. وقد شهدنا تحركات كبيرة للأشخاص والسلع ولا يتوقع أن تتوقف عند هذا الحد. لكن المفارقة الأهم في نموذج اقتصاد السوق هي أنه كلما زادت نسبة العولمة، وكلما ازداد تحرير السوق، كلما استوجب ذلك تنظيمها لتصحيح تأثيراتها السلبية على السلع العامة مثل البيئة والمساواة والصحة العامة. من هنا الحاجة إلى اتفاقات وخطوط توجيهية ومواصفات وسلطات مختصة بوضع المواصفات وهو مجال ينمو فيه دور منظمة الأغذية والزراعة نمواً مضطرباً: لتقديم المشورة للمجموعة الوسطى من البلدان ولتحديد مسار تفكير البلدان الغنية، ولحماية الأكثر عرضة للمشاكل في أسفل السلم. وعلينا أن نسعى جميعاً إلى تحقيق "عولمة ذات وجه إنساني"، تحترم التنوع. ويمكننا، لتحقيق ذلك، أن نأخذ بنصيحة خبير الاقتصاد Joseph Stiglitz، بأن "ننسخ على المستوى العالمي ونخترع من جديد على المستوى المحلي". إذ أن التكيف المحلي غالباً ما يوازي إعادة اختراع أفضل الممارسات في سياق جديد. وعلينا بلا شك أن نواصل العمل على الاتفاقات المتعددة الأطراف - فمذ انعقاد مؤتمر ريو، شهدنا سيلاً من المعاهدات والبروتوكولات، أبرم بعضها لكن العدد الأكبر منها لا يزال في الانتظار. ورغم وجود اتفاقية للتنوع البيولوجي، بعض البلدان ليست أعضاء فيها ولم يُبرم بعد العدد الكافي من البلدان بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الحيوية التابع للاتفاقية كي يدخل حيز التنفيذ. وهناك اتفاقية بشأن تغيير المناخ، إلا أنه لا يوجد بروتوكول كيوتو بعد. وي طرح تنفيذ جميع هذه الاتفاقات مشكلة في كل مكان. وهي تحتاج إلى بذل الكثير من الجهود لتنفيذها ويستدعي هذا وجود منتدى لمناقشة وتبادل وجهات النظر بين البلدان."

◀ التقانة الحيوية تثير الحماسة والدع في آن. ماذا سيكون برأيك دورها في الزراعة؟

"لم يتم بعد التوصل إلى توافق للأراء في معظم البلدان حول سبل استخدام التقانة الحيوية، لاسيما الكائنات المحورة وراثياً، لمواجهة التحديات الرئيسية في الأغذية والزراعة. وتعترف المنظمة بالطاقات الكامنة في هذه التقانات الجديدة وكذلك التعقيدات التي قد تتجم عنها. وبعض ردود الفعل على التقانة الحيوية غير منطقية لكن الرسالة الأهم هي أن هناك شعوراً لدى الناس بعدم سؤال رأيهم بالصورة المناسبة بشأن الطرق الواجب استخدامها لإنتاج أغذيتهم وإمداداتهم

الغذائية والزراعة. لكن هذا الدع ينسى أن الطاقة الأهم الكامنة في التقانة الحيوية لا تتمثل في الكائنات المحورة وراثياً وإنما في عمليات التقانة الحيوية - الواسمات الجزيئية وتحليل البروتينات وما شابه ذلك.

وعلى المدى البعيد، قد تعطي التقانة الحيوية بدائل مهمة في العديد من الأقاليم التي ستكون فيها الزراعة عصب الاقتصاد في المستقبل المنظور. ففي المناطق الجافة الهامشية مثلاً، هل بإمكان المعز والأغنام إنتاج مواد صيدلية أو مواد كيميائية أخرى في الحليب؟ يطرح هذا في الوقت الراهن مشاكل فنية وأخلاقية - حيث أنها تعني حصول تغيير بيولوجي في تكوين تلك المعز والأغنام - لكنه سيساعد تلك المناطق بلا شك على الحصول على إنتاج ذي قيمة عالية جداً للوحدة المنتجة. إن الشريحة الأكبر من الجمهور لا تتقبل بالطبع حالياً هذا الأسلوب في العمل، رغم تقبلهم استخدام التقانة الحيوية لأغراض طبية.

وبما أن التقانة الحيوية تفتح الباب واسعاً أمام شتى الاحتمالات، علينا أن نكون فكرة أفضل عما هو ممكن من الناحية الفنية وأن نراعي الجوانب الأخلاقية ونبحث عن سبل إشراك المنتجين والمستهلكين في المناقشات. وهذه إحدى المواضيع الأساسية التي يتطرق إليها التقييم الدولي للعلوم والتقانة الزراعية الذي يجريه البنك الدولي، والذي تشارك منظمة الأغذية والزراعة في رئاسته. كيف ينبغي استخدام التقانة الحيوية - ما الدور الأمن الذي يمكنها أن تلعبه لزيادة الإنتاجية وتحسين خصائص المحصول وما الدور الذي ستلعبه التربية التقليدية؟ وهناك سؤال آخر لا يقل أهمية عن كيفية وضع ضوابط كافية تضمن عدم سيطرة عدد صغير من الشركات الخاصة على التقانة الحيوية، وكيفية ضمان استفادة البلدان الفقيرة منها ووضع موازين لقياس السلامة؟ وعلينا أن نخشى في هذا الإطار ضعف الدولة. فحيثما تفشل السوق - أو تحقق نجاحاً باهراً - يتعين على الدولة أن تلعب دوراً تنظيمياً على الصعيدين الدولي والقطري. والدولة الضعيفة تنتسب بكارثة للفقراء؛ وهنا يكمن الخطر الرئيسي للتقانة الحيوية."